لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص على ذلك
في دلائل الاعجاز فقيل وقد يقدم اي المسند اليه الكل
على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد ونحو كل
انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من
افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فان
التقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير
لا يفيد الا السلب العموم ونفي الشمول وذلك
اي كون التقديم مفيدا للعموم دون التاخير لتلازمهما
ترجح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الاصل
قبله على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى جديد
مع ان التاسيس يراجح لان الافادة خير من الاعادة
وبيان لزوم ترجح التاكيد على التاسيس اما في صورة
التقديم فلان قولنا ان لم يقم موجبة مهملة معدولة
المحمول اما الايجاب فلانه حكم فيه بثبوت عدم القيام

المسور ص

لان لا يتحقق القيام عنه واما كونه معدولة المحمول لان حرف
السلب وقع جزء من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر
فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على
ما صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة
يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد او
لا عن كل فرد ولان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كقولنا لم يقم بعض الانسان
بمعنى انها متلازمان في الصدق لانه قد ثبت في حكم في الموجبة
القيام على صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او البعض وايا ما كان يصدق عليه نفي القيام عن البعض
وكل صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه على صدق
عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة
نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
لما ينتفي الحكم عن كل فرد او ينتفي عن البعض مع ثبوته للبعض
وايا ما كان يذهب نفي الحكم عن جملة الافراد فيكون كل
لجواز ان يكون منتفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)